

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمـي

جامعة محمد خيضر – بسكرة ـ

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

أثر آليات العولمة عل الفساد الاداري و المالي في الدول العربية (تحليل نظري وكمي)

إعداد:

أ. بن لحسن الهواري

أستاذ بالمدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي بوهران

البريد الالكتروني: benlahcene2001@yahoo.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr

هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي

رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله

رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص : إن ظاهرة الحوكمة أو الحكم الراشد و ما يناقضها من ظاهرة الفساد أصبحت تشهد اهتماما متزايدا و خاصة منذ عقد التسعينات إلى يومنا هذا و هذا الاهتمام لا زال يبرز بوتيرة متسارعة و ذلك على الشق العلمي الأكاديمي أو على الشق العملي، و أصبحت ظاهرة الفساد قضية سياسية عالمية و لعل الاتفاقيات الدولية المبرمة على الصعيد الدولي و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية فيما يخص مكافحة الرشوة و الفساد أكبر دليل على هذا الاهتمام.

هذا الاهتمام بقضايا الفساد تصاحب مع عدة تطورات نوعية و كمية متعددة المجالات و الأبعاد في إطار ظاهرة العولمة، هذه الأخيرة التي لا زالت تفرض نفسها على العالم بأسره.

و من هنا سنحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على كيفية تأثير العولمة بآلياتها المختلفة على ظاهرة الفساد السياسي و الاقتصادي، مبتدئين بدراسة الفساد من خلال مفهومه، أسبابه و مؤشرات قياسه لنعرج فيما بعد إلى إلقاء نظرة مفاهيمية للعولمة و التحليل الاقتصادي لها و كيفية قياسها ، لندرس فيما بعد أثر العولمة على الفساد من خلال آلياتها و في الأخير ارتأينا أن ندرس العلاقة الإحصائية بين المتغير المستقل(العولمة) و المتغير التابع (الفساد) اعتمادا على عينة قصدية المتمثلة في الدول العربية و ذلك في فترة 2008/2004. و اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشر كوف لقياس العولمة و مؤشر مدركات الفساد الصادر من قبل المنظمة الدولية للشفافية لقياس الفساد في دول العينة.

و كانت الفرضية الأساسية التي انطلقت منها هذه الورقة تتمثل فيما يلي: هناك علاقة عكسية بين العولمة و آلياتها و مستوى الفساد في الدول العربية.

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة عكسية بين قوة الدولة في مؤشر العولمة و مستواها في مؤشر الفساد، مما يدل على أن كلما كانت الدولة قوية في عولمتها كلمت تناقصت مؤشرات الفساد.
- هناك ازدواجية في تأثير العولمة على الفساد السياسي و الاقتصادي، حيث أوضحنا من خلال تحليل أثر العولمة على الفساد بأن العولمة يمكن أن ترفع من مستويات الفساد كما يمكن العكس رغم أن التحليل الإحصائي أوضح وجود علاقة عكسية بين العولمة و الفساد.
- هناك متغيرات وسيطية يمكنها أن تؤثر على هذه العلاقة كالديمقراطية و مستوى الدخل خاصة و أن هناك العديد من الدراسات أوضحت ارتباط هذه المتغيرات بالفساد، كما هناك خصوصيات استثنائية لكل دول على حدا.

الكلمات المفتاحية : العولمة، الفساد السياسي و الاقتصادي، مؤشرات العولمة، مؤشرات الفساد، الدول العربية.

مخطط المقال

الفساد
- **المفهوم**
- **الأسباب**
- **مؤشرات القياس و مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية 2004/2008**

العولمة
- **المفهوم**
- **التحليل الاقتصادي للعولمة**
- **مؤشر كوف لقياس العولمة و احصائيات الدول العربية 2004/2008**

الأثر
- **أثر آليات العولمة على الفساد : التفسير الليبرالي الجديد للعولمة، دور حرية التجارة و رؤوس الأموال ، دور الخصخصة، دور التكنولوجيا، دور الشركات المتعددة الجنسيات، دور العولمة في التعاون لمكافخة الفساد**

التحليل الاحصائي
- **معامل الارتباط بين العولمة و الفساد**
- **التحليل و المناقشة**

أولا - الفساد : تعريفه ، أسبابه

1-المفهوم :يشتق لفظ الفساد لغة(corruption) من الفعل اللاتيني(Rumpere) أي يكسر,و هو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت و لذلك يعرف قاموس و يبستر كلمة الفساد بأنها انحراف الشيء أي السلوك عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ما هو صائب [1]، و الفساد في اللغة من الفسد فهو فاسد و المفسدة خلاف المصلحة, و هو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء ,و خروج الشيء عن الاعتدال , سواء كان الخروج قليلا أو كثيرا، ,يقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحا,و فسدت الأمور اضطربت،,و فسد العقل بطل [2]،و كذالك الفساد هو التلف أو إلحاق الضرر بالغير,و الفساد في اللغة الانجليزية يعني تدهور التكامل و الفضيلة و مبادئ الأخلاق [3] ، كما أنه قد يعني خيانة الأمانة و البعد عن الاستقامة و الفصلية أو المبادئ الأخلاقية و التحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية و البعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح [4] أو أخذ مال ظلما أو(التلف والعطب أو الجدب والقحط أو القتل و اغتصاب المال [5]

أما في الإطار السياسي و الاقتصادي فيعني المفهوم كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية: "الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قبل أولئك الذين هم في السلطة العامة لأجل منفعة خاصة"[6] ، و بهذا المعني يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"[7] حيث مصطلح إساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانبة المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار أو لغيره.

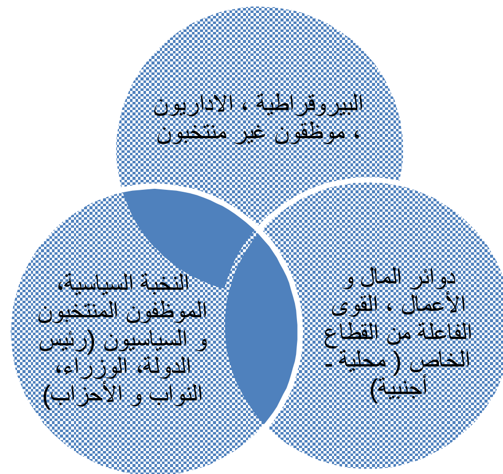
ويشير فيتو تانز إلي أن الفساد هو تعمد مخالفة مبدأ التحفظ أي مخالفة الحرص علي تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على المزايا الشخصية أو مزايا لذوي الصلة[8]. وهذا التعريف لم يركز علي الفساد في القطاع العام دون سواه , فظاهرة الفساد بقدر ما لها مساس بمؤسسات الدولة حيث يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون, فإنها ترتبط بالدرجة نفسها بالتأثير الاقتصادي الذي تمارسه مؤسسات القطاع الخاص المستفيدة من انسياب الموارد من القطاعات بل هي الجهة المعنية بتحقيق أكبر منفعة ممكنة من النشطات الخفية [9]، كما أن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية [10]:

- مبدأ التحفظ: يتطلب هذا المبدأ ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ قرار اقتصادي يتعلق بمصالح عدة أطراف. فالعنصر الأساسي لنجاح اقتصاد السوق هو المعاملة المتساوية لكافة الأطراف الاقتصادية، وعكسها أي التحيز إلى جانب أحد الأطراف المرتبطة بالقرار الاقتصادي يعد اختراقا و مخالفة صريحة لمبدأ التحفظ بل يعد شرطا ضروريا لسيادة الفساد فعند غياب التحيز يغيب الفساد.
- التعمد: أي أن يكون هناك انتهاك مقصود لمبدأ التحفظ
- الفائدة أي أن يحقق هذا الانتهاك مصلحة أو فائدة للفرد المخالف للمبدأ أو لمحاسبيه.

و يشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة و السلطة السياسية,حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسئولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة, ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال,فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين[11]،ويرى ناي أن الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعا إلى المكاسب الخاصة مادية أو معنوية,وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة,وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك بالرشوة و المحسوبية و نهب المال العام,أو استخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة,وبذلك يعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدي غياب المؤسسية السياسية الفاعلة[12]

أما الفساد الاقتصادي فيشير إلى اتخاذ القرارات في الشأن العام,وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد و المنافع الاقتصادية,وتوزيع العائد و الناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة , و ليس وفقا لصالح العام أو حتى بالتضاد معه[13]،و يري تانزي أن الفساد الاقتصادي يأتي علي أشكال و صور مختلفة ,وهو يعني عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات و التحفظ في العلاقات, و الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسئولون الحكوميون,و التي تعيق بدورها كفاءة سير العمل في السوق[14]، و يأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه ولذلك يعرفه ويبي بأنه إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوى من القطاع الخاص من اجل منفعتهم الخاصة[15]وهو بيع غير مشروع الممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من اجل مكسب خاص (رشوة) للبائع (المسئولون الحكوميون) و ليس للمؤسسة .

الشكل رقم 1 : الدوائر الأساسيون في ممارسات الفساد[16]



2-الأسباب :

- **الأسباب الفردية:** تركز النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي, حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء و غير نزيهين مراكز أقوي و اعتلاهم مناصب السلطة[17],وبذلك يعتبر الفساد مشكلة فردية و ليست مشكلة جماعية أو عامة.

و بينما تؤكد المدرسة القيمية علي أن تدني القيم و المبادئ الأخلاقية يؤدي إلي الفساد ,فإنها بالمقابل ترى بأن الارتقاء بهذه القيم و المبادئ يمثل المدخل الصحيح للتخلص من مظاهر الفساد و الوقاية منها, أي أن علاج الفساد الإداري على سبيل المثال يمكن أن يكون أمرا يسير التحقيق من خلال تجنيد و تدريب موظفين عموميين غير فاسدين.

- **الأسباب الاجتماعية:** يفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل اجتماعية ثقافية بحته , حيث يعتبر أن الفساد و السلوك المنحرف لا ينشا في الغالبية نتيجة بواعث و دوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي, بل على العكس يشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة التعاون كل من النظام الاجتماعي,و ثقافة المجتمع على نشوئه و تطوره ،أي انه يعيد مظاهر الفساد إلي البيئة الاجتماعية و بنية العلاقات السائدة بين الناس,و مظاهر الاضطراب و الخلل في البناء الاجتماعي , وسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة,و بذلك يكون التركيز علي ما يسمي (بفلكلور الفساد) الذي يجعل الناس يتصورون و يعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة .

و للتدليل على هذه الفكرة,فان المجتمعات النامية تتميز بسمات تجعل احتمال حدوث الفساد فيها أكبر مقارنة مع المجتمعات الأخرى,فهي مجتمعات تسودها ثقافة تقليدية تشمل وجود التمركز الاثني و الروابط فيها بدائية وليست وظيفية,إضافة إلى تقديس العادات و التقاليد,و التشديد على السلطة بالمولد و ليس بالجدارة, ووجود عقوبات اجتماعية أكثر منها قانونية, و يرتبط بذلك شيوع الو لاءات الخاصة كالولاءات الأسرية و الاثنية و القبلية,و التركيز على فكرة العائلة الممتدة و ارتباط الفرد بأقاربه و القبيلة التي ينتمي إليها.وما يتعلق بذلك من فكرة الواجب و حقوق المجتمع[18].

كما يعد تعقد القوانين الضريبة و الصعوبة في فهمها كذلك من بين الأسباب الاجتماعية ففي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطى لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية و تحديد تلك الضرائب و هذا يفسر تزاحم العديد من الأفراد للعمل في مجال الجمارك و الضرائب على الرغم من انخفاض الأجور فيهما، إضافة إلى ذلك هناك عامل اجتماعي آخر يتمثل في انخفاض عدد الأفراد الذين يطولهم القانون بتهمة الفساد

- **الأسباب السياسية:** و تتمثل في غياب القدوة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعليها لإجراءات الوقاية من الفساد و تعميق ما يسمى بثقافة النزاهة و سيادة القانون و تفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية زيادة على ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية.

- **الأسباب الاقتصادية:** من بينها اتساع الدور الاقتصادي للدولة حيث إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية , يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد,لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد و النظم و الإجراءات العامة الروتينية,و هناك من المسئولين من يخفق في رفض تلك الرشاوى و يظهر التدخل في عدة أشكال منها[19]السياسيات الحمائية عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فإنها بذلك تسمح برعاية الفساد لان القيود التي تفرض على الإستيرادات تجعل من تراخيص الاستيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة ، لذا يهتم أصحاب المشروعات الخاصة برشوة المسئولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة . كما أن حماية الصناعية المحلية يخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات فيصبح من مصلحة المنتجين المحليين إفساد المسئولين الحكوميين و السياسيين المعنيين بالأمر من أجل الاستمرار في عملية الحماية للتخلص من أو تقليل المنافسة الخارجية ، و تعد الإعانات الحكومية مصدرا مهما للبحث عن الريع ، إذ تشير الدراسات إلي أن الفساد يجد له موطئ قدم بل قد يترعرع في ظل السياسات المالية التي تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات ، فكلما كانت الإعانات كبيرة ازداد مؤشر الفساد في المجتمع، ومن بين أشكال تدخل الدولة و التي يترعرع الفساد فيها التحكم في الأسعار الذي يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عن الريع,فان انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسة من شانه أن يخلق حوافز للأفراد و المجتمعات لرشوة المسؤولين و ذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها,و هذا ما ينطبق أيضا على كل من أسعار الصرف المتعددة و حصص الصرف الأجنبي فعندما يكون هناك أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الواردات مثلا,أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي سيؤدي ذلك إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى,و قد تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي ,مما يجعل السلطات النقدية تعمل على الحد من استخدامه,و في الحالتين سيحاول الأفراد و الجماعات رشوة المسؤولين للحصول إما على السعر الادنى أو على حصة أكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام و عليه فان و ضع بعض القيود أو التنظيمات على استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع في أيدي المسؤولين الحكوميين يمنحهم قوة احتكارية في إعطاء الرخص و التصاريح و حقوق الإنتاج أو التسويق ....الخ, مما يمكن المسئولين من ممارسة أشكال الفساد المختلفة و بشتى الصور للحصول على المكاسب الخاصة.

ومن بين الأسباب الاقتصادية كذلك هناك الفقر و الأجر المتدني : يعد الفقر و تدني معدلات الأجور خاصة عندما تكون الدخول (الرواتب) تشكل عصب الحياة الموظف العام فكلما كانت كفاية في الدخول متوافرة كان أداء الموظف أكفئا و أدق,و بوفرتها تحقق مستوى يكفى لضمان حياة كريمة لذلك الموظف و لمن يعيلهم أيضا .

3- مؤشرات قياس الفساد: الجدول التالي يلخص أهم المؤشرات المستعملة لقياس الفساد

الجدول رقم 1 : مؤشرات قياس الفساد

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة المصدرة للمؤشر
مدركات الفساد	مؤشر مركب يعكس وجهات النظر وخبرات رجال الأعمال و محللي المخاطر عن حالة الفساد في الدولة و هو ينحصر بين 0 (فساد كلي) و 10 نزاهة مطلقة	المنظمة العالمية للشفافية
ضبط الفساد	مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين	البنك الدولي
حكم القانون	يقيس مدى الثقة و التقيد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
الرأي و المساءلة	إمكانية انتقال السلطة و قدرة المؤسسات على حماية الحريات	البنك الدولي
فعالية الحكومة	كفاءة الخدمات و الإجراءات البيروقراطية و استقلالية المؤسسات عن مختلف الضغوط	البنك الدولي
نوعية الأداة التنظيمية	مدى دور و تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي و عبء التشريعات و الضوابط التي تفرضها الأعمال و الشركات و مدى شمولية القواعد القانونية و فعاليتها	البنك الدولي

المصدر : المؤلف من خلال الإطلاع على مواقع البنك الدولي و المنظمة العالمية للشفافية

4- مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية : نشير إلى أننا اكتفينا في دراستنا هذه بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الصادر من قبل المنظمة العالمية للشفافية.

الجدول رقم 02 : مؤشر مدركات الفساد للدول العربية 2008/2004

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط البسيط لفترة 2010/2004
قطر	5,6	5,9	6	6	6,5	6,00
الإمارات	6,1	6,2	6,2	5,7	5,9	6,02
عمان	6,1	6,3	5,4	4,7	5,5	5,60
البحرين	5,8	5,8	5,7	5	5,4	5,54
الأردن	5,3	5,7	5,3	4,7	5,1	5,22
السعودية	3,4	3,4	3,3	3,4	3,5	3,40
الكويت	4,6	4,7	4,8	4,3	4,3	4,54
تونس	5	4,9	4,6	4,2	4,4	4,62
المغرب	3,2	3,2	3,2	3,5	3,5	3,32
مصر	3,2	3,4	3,3	2,9	2,8	3,12
الجزائر	2,7	2,8	3,1	3	3,2	2,96
سوريا	3,4	3,4	3,4	2,9	2,4	3,10
لبنان	3	2,7	3,1	3,6	3	3,08
ليبيا	2,1	2,5	2,5	2,7	2,5	2,46
اليمن	2,6	2,4	2,7	2,6	2,5	2,56
السودان	2,3	2,2	2,1	2	1,8	2,08
العراق	2,2	2,1	2,2	1,9	1,5	1,98

المصدر : www.marefa.org/index.php/مؤشر_انطباعات_الفساد

ثانيا: العولمـــة

1- **المفهوم** :ثمة من عرف العولمة بأنها: "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم."[20]

ويعرفها برهان غليون بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه

الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا." و تعني أيضا "الدخول بسبب الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري ليصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد.[21]

ويعرف د. مايكل موسى العولمة على أنها: "زيادة التفاعل والاندماج بين أنشطة المجتمعات الإنسانية وبخاصة الأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. [22]

كما تعرف العولمة بشكل عام على أنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانكسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.[23]

ويرى آخرون أن العولمة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى المنافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس في السلع فقط بل في سوق العمل ورأس المال أيضا.[24]

ويراها البعض في هذا السياق هي عملية التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والعملومات، التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village.[25]

والملاحظ مما سبق أن مجموع هذه التعاريف لا تخرج عن المفهوم الذي يعبر عن السمة الرئيسية للنظام العالمي الجديد القائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل تحرير التجارة وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، واختفاء الحدود السياسية للدول الوطنية، وتكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

2-التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية[26].

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا،

والتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فبعدما حدث نمو كبير في اقتصاديات أوربا الغربية والولايات المتحدة. ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي[27].

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم[28]، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي وتروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاحا لكل خيارات اقتصاد السوق.

ويعتبر البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل[29]:

1- الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.

2- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.

3- ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.

4- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

3-قياس العولمة : من بين المؤشرات المعتمدة لقياس العولمة و الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة هو مؤشر كوف للعولمة ,حيث يتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة عن طريق ثلاثة مؤشرات فرعية تقيم العولمة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويغطي مؤشر العولمة الاقتصادية حصة التجارة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الأوراق المالية والعوائق التي تواجه عمليات الاستيراد.

في حين يتولى مؤشر العولمة الاجتماعية قياس حجم المكالمات مع العالم الخارجي والخدمات والدخل وحجم تدفق السياح الأجانب ونسبة الأجانب من إجمالي السكان وبيانات عن تدفق المعلومات وعدد مستخدمي الإنترنت والمشتركين في خدمات الكيبل وعدد الصحف المحلية ومحطات الإذاعة وبيانات عن التقارب الحضاري.

أما العولمة السياسية فتعنى بقياس عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

4-مؤشر العولمة في الدول العربية حسب مؤشر كوف : لغرض الدراسة الإحصائية قمنا بالاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بالدول العربية فيما يخص مؤشر العولمة، و قمنا بحساب المتوسط البسيط بالنسبة للفترة تحت الدراسة 2008/2004 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : مؤشر العولمة للدول العربية (متوسط فترة 2008/2004)

الدولة	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	العولمة السياسية	العولمة
قطر	67	65,758	62,066	64,264
الامارات	83,93	74,198	51,818	71,984
عمان	70,418	59,86	44,126	59,654
البحرين	88,486	66,218	46,066	69,136
الأردن	71,094	62,768	86,59	71,926
السعودية	67	66,12	58,792	63,158
الكويت	63,45	71,664	60,756	65,868
تونس	60,964	44,442	87,852	61,62
المغرب	47,012	51,776	89,666	59,79
مصر	48,408	45,864	92,396	58,774
الجزائر	50,552	34,596	82,162	52,638

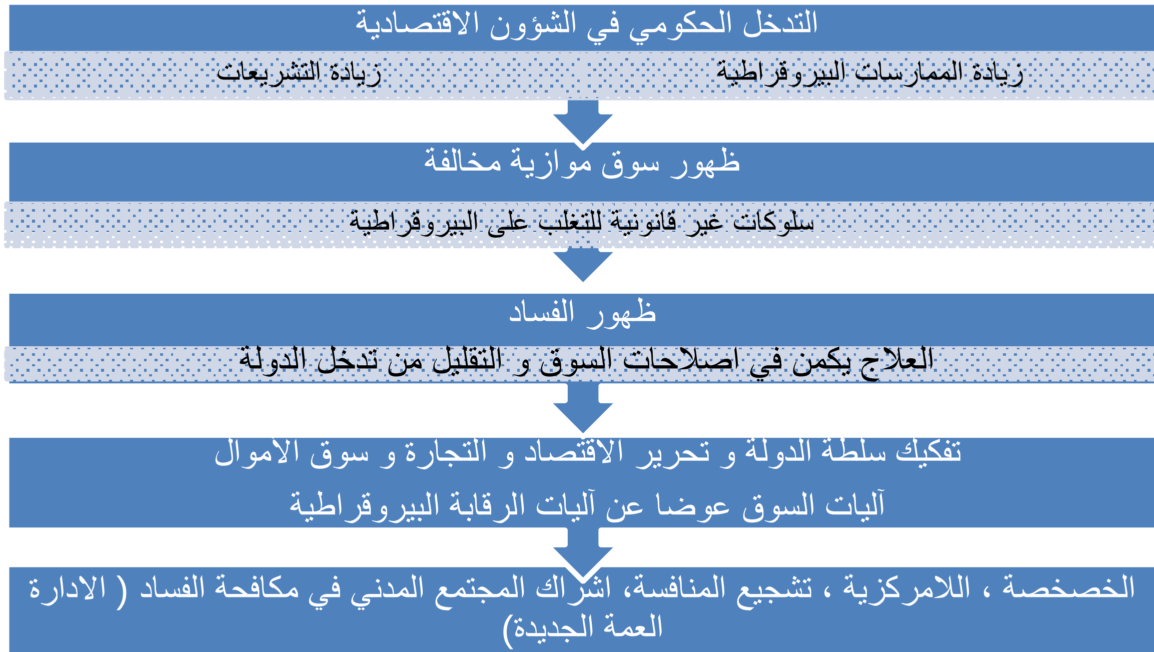
سوريا	39,178	39,564	57,328	43,992
لبنان	67	66,38	71,468	68,438
ليبيا	40	39,07	61,53	48,154
اليمن	51,228	25,402	62,824	44,426
السودان	35	21,274	55,99	35,314
العراق				

المصدر: http://globalization.kof.ethz.ch / ثم قمنا بحساب المتوسط

ملاحظة : في ملحق هذه الورقة التفاصيل الكاملة حول المعطيات التي من خلالها قمنا بحساب المتوسط البسيط للفترة تحت الدراسة كما أننا نشير إلى أن استثنينا العراق من دراستنا لعدم وجود الإحصائيات الخاصة بها .

ثالثا :أثر آليات العولمة على الفساد : نشير في البداية أن النظرية الليبرالية الجديدة ظهرت كخيار مطلق لرأس المال معطية كامل الحرية لآليات السوق مبعدة الدولة عن أي تدخل في النشاط الاقتصادي داعية إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، مؤكدة على ضرورة الانفتاح الاقتصادي و رفع القيود على تحركات السلع و الخدمات و كذا رؤوس الأموال[30].

الشكل رقم 02 :تفسير نظرية الليبرالية الجديدة لظاهرة الفساد



المصدر : المؤلف

إلا أن الواقع التطبيقي لسياسات الليبرالية الجديدة لا يظهر أنها نجحت في القضاء على الفساد بل على العكس ظهرت العديد من الأصوات توجه أصابع الاتهام إلى هذه السياسات كونها خلقت أنواعا جديدة من الفساد بقوالب جديدة و أساليب مستحدثة، و أصبح الأمر يبدو و كأنها استبدلت فساد محل فساد، حيث أن الإصلاحات التي اعتمدتها هذه النظرية في الدول النامية تصاحبت مع فساد رهيب، إلا أن أنصار التيار الليبرالي تصدوا لهذه الانتقادات بزعمهم أن تدخل الدولة يبقى المسبب الوحيد للفساد مؤكدين أن الإصلاحات فعالة إذا كانت خالية من تدخل الدولة.

1. **دور حرية التجارة و حركة رؤوس الأموال:** إن الاقتصاديات المغلقة التي تمارس الحمائية عن طريق فرض عوائق في وجه الصفقات الدولية، و سن قوانين الحماية الجمركية و تدعيم القطاع المحلي و غيرها من الممارسات التدخلية المنافية للحرية خلقت أرضا خصبة لنمو الفساد و ذلك لحصول المفسدين على الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة.

و تشير العديد من الكتابات على أن العولمة و ما تقتضيه من تحرير التجارة و حركة أوسع لرؤوس الأموال و الاستثمارات عالميا تحدث تأثيرا مخالفا لممارسات الفساد، فمثلا يري كل من GERRING ET THACKER أن العولمة تجعل من الاقتصاد المفتوح من خلال تأثره بالأفكار الليبرالية يبني بعض الممارسات السياسية و التجارية تتجه بشكل اكبر نحو مكافحة الفساد.[31]

و تشير العديد من الدراسات أن تنافس الدول من اجل توفير أكبر جاذبية للاستثمار الأجنبي جعلها تتخذ عدة تدابير مكافحة للفساد، باعتبار أن الأخير صنف في العديد من الاستبيانات التي أجريت في هذا الصدد من بين المحددات الأساسية التي تعيق ولوج الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة ، و خلصت هذه الدراسات إلى اعتبار الفساد كضريبة على الاستثمار، و أن الفساد يوفر ردعا حقيقيا للأجانب على الاستثمار في البلد الفاسد يفوق 3 مرات الردع الذي يسببه السجل السيء لحقوق الإنسان في البلد المضيف، و في المسح الذي قامت به مجموعة " الحد من المخاطر" عام 1999 أكد أن سبب إحجام المستثمرين الأمريكيين على الاستثمار رغم ربحيته تمثل في الفساد بنسبة 40بالمئة، و مستوى حقوق الإنسان بنسبة 13 بالمائة، البيئة بنسبة 14 بالمائة و العمالة بنسبة 16 بالمائة، أما المستثمرين الأوروبيين فقد أشار إلى الترتيب التالي فيما يخص أسباب إحجامهم عن الاستثمار : الفساد بنسبة 37بالمئة ، العمالة 35 بالمائة، البيئة 34 بالمائة، و حقوق الإنسان 28 بالمائة [32]

و في تقريره عن التنمية الموسوم ب " الدولة في عالم متغير" سنة 1997م، أشار البنك الدولي في سياق بحثه عن الأهمية النسبية لثماني عقبات تعيق الاستثمار (الجريمة و السرقة، التنظيم، الضرائب، التمويل، التضخم، عدم استقرار السياسة العامة، ضعف البنية الأساسية، و الفساد) أن الفساد احتل المرتبة الأولى في إفريقيا جنوب الصحراء و أمريكا اللاتينية و الكاريبي، و المرتبة الثانية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الثالثة في كل من شرق آسيا و أوربا الوسطى و الشرقية و الخامسة في منظمة التعاون و التنمية.

و لكن في المقابل لتدفقات التجارة و الاستثمار الحرة تأثيرا سلبيا يمكن رصده فيما يلي:

- تحرير التجارة يعني المزيد من الصراع على الأسواق و الحرب الاقتصادية و ما يصاحبها من ممارسات الفساد كالتجسس و رشوة المسئولين البيروقراطيين (95 بالمائة من الشركات الأمريكية لها أجهزة تجسس)[33]
- تزايد أعداد البنوك الآمنة التي يودع فيها الفاسدين أموالهم كمصارف سويسرا أو ما يسمى الجنات المالية التي تحتضن أموال الفساد بشكل سري و آمن يصعب تتبع المودعين البريطانية فهناك ما يقارب 100 منطقة مماثلة تشمل على ما يزيد على 2000 مليار دولار، أهمها جزيرة CAYMEN البريطانية في البحر الكاريبي و التي تبلغ مساحتها 14 كلم مربع و عدد سكانها 14 ألف مواطن و فيها ما يزيد على 500 مصرف مسجل[34]
- تراخي الكثير من الحكومات تحت غطاء جلب الاستثمار الأجنبي في التحقق من مشروعية الأموال الداخلة إليها بل و التقديم لها التسهيلات إذا كانت بمبالغ ضخمة مما يشجع على عملية غسيل الأموال على الصعيد العالمي و هنا يكمن تشجيع صريح لعمليات الفساد.

2. **دور الخصخصة:** تعد الخصخصة آلية من آليات العولمة كونها تعد من أهم البنود الإصلاحية التي توصي بها المنظمات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و باعتبارها كذلك تصنع الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.

للخصخصة تأثير مزدوج على الفساد : فهي من جهة إصلاحا ضد الفساد و من جهة أخرى تعد فاتحا له، فالأول من شانه إذابة احتكار الدولة و تغليب آليات السوق على ذلك و هنا يتقلص القطاع العام و تتقلص معه الممارسات الفاسدة، و لكن الخوصصة قد تتصاحب معها ممارسات فاسدة عديدة و خلقت قي ذاتها حوافز جديدة للفساد كالرشاوى و المحاباة التي تمارس في عمليات بيع المؤسسات الحكومية و التي تستمر حتى بعد الخصخصة خاصة إذا لم تتنازل الدولة عن كامل المشروع.

3. **دور التكنولوجيا:** قد خلقت التطورات و المعطيات التكنولوجية الحديثة فرصا و تسهيلات جديدة لممارسة الفساد و ذلك من خلال تسهيل إمكانية التحويل الالكتروني للأموال و تسهيل إجراء صفقات الرشاوى و المعاملات المالية الفاسدة باستخدام الإنترنيت و شبكات الحاسب الآلي.النقد الرقمي و المصارف الافتراضية و التجارة الالكترونية و مراكز الدفع الافتراضية و غيرها من المصطلحات التي جسدت دور التكنولوجيا.

و ممارسات الفساد هي الأخرى وجدت لها مكانا في هذا العالم الافتراضي حيث أن قيمة الخسارة من جراء النصب و الاحتيال عن طريق الانترنت تفوق أكثر من 4 مرات من قيمة النصب و الاحتيال داخل المحلات التقليدية، ضف إلى ذلك عمليات التزوير التي ساهمت فيها

بقسط وفير الوسائل التكنولوجية المتطورة و كيف استعملت في ممارسات الفساد في الدول النامية كتزوير بطاقات الانتخاب، و لكن في المقابل قد ساهمت هذه الوسائل في إتاحة فرص و ظروف ساعدت على مكافحة الفساد و الحد منه، و ما يسمى بمشروع الحكومة الالكترونية إلا دليل على ترسيخ الشفافية و تحسين علاقة المواطن بالدولة و تكريس للمساءلة بما يسهل عملية مكافحة الفساد.

كما أن الثورة المعلوماتية أدت إلى إضعاف قدرة الأنظمة السياسية في السيطرة على الرأي العام و ما الربيع العربي الذي تمر به العديد من الدول إلا مثال واضح للدور الفعال الذي جسدته التكنولوجيا و منتديات الحوار الالكتروني.

4. **دور الشركات المتعددة الجنسيات:** هي عبارة عن شركات ضخمة عابرة للحدود، ففي نهاية التسعينات بلغت إيرادات 500 شركة متعددة الجنسيات 149 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي و 45 بالمائة من الناتج العالمي و 194 بالمائة من مجموع الناتج المحلي للدول النامية[35]

و كما أتاحت العولمة فرصا عديدة لتسهيل نشاط هذه الشركات فإنها في المقابل فرضت عليها ضغوطا تنافسية كبيرة في السوق العالمي دفعتها في العديد من الأحيان إلى ممارسة الفساد تعظيما للربح و انتهازا للفرص المتاحة، ففي دراسة شملت 400 شركة في 22 دولة تمر بمرحلة انتقالية، وجد أن هذه الشركات تمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية و هذا ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة[36]، بل وصل بالعديد من هذه الشركات إلى تدخلها في الدول الأجنبية عن طريق التخطيط بالانقلاب ضد النظام.هذا ما دفع بمنظمة الشفافية الدولية ابتداءا من عام 99 إلى استخدام مؤشر جديد يسمى بمؤشر دافعي الرشاوى.

5. **دور العولمة في التعاون لمكافحة الفساد:** حولت العولمة ظاهرة الفساد إلى معضلة عالمية، يجب أن تتضافر الجهود من أجل مكافحتها و التصدي لها، فالفساد لم يعد مسألة داخلية محصورة بين حدود الدول بل باتت هي الأخرى عابرة للحدود و القارات و هنا تكمن ضرورة " عولمة جهود مكافحة الفساد" فارتفع نتيجة لذلك عدد المنظمات غير الحكومية و بدأت الاتفاقيات في هذا الشأن تتكاثر بوتيرة متسارعة، بل و أصبح بند مكافحة الفساد أو الحكم الراشد بندا أساسيا في مختلف الخدمات التي يقدمها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

رابعا – التحليل الإحصائي

1- **معامل الارتباط بين مؤشر العولمة و مؤشر مدركات الفساد :** قمنا بحساب معامل الارتباط بين متوسط مؤشر العولمة بفروعه الثلاثة بالنسبة و متوسط مؤشر مدركات الفساد للدول العربية فترة 2008/2004 فكانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم 04 : معامل الارتباط بين مؤشر العولمة و مؤشر مدركات الفساد

	مدركات الفساد	الدلالة الاحصائية
العولمة ككل	0,74864313	ذات دلالة احصائية عند 0.01
العولمة الاقتصادية	0,8353626	ذات دلالة احصائية عند 0.01
العولمة الاجتماعية	0,75011757	ذات دلالة احصائية عند 0.01
العولمة السياسية	-0,25993654	غير دال احصائيا

المصدر : المؤلف انطلاق من برنامج SPSS

2- تحليل و مناقشة النتائج

تشير النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة دالة إحصائيا بين العولمة ككل ، العولمة الاقتصادية و العولمة الاجتماعية مع مستوى مدركات الفساد، بمعنى أنه كلما زادت العولمة كلما قلت مستويات الفساد في الدولة، فتحرير التجارة و حرية رؤوس الأموال الاستثمارات من شأنها تقديم فرص نوعية تجعل الدولة تحسن من نوعية إدارة حكمها، كما أن تفكيك العوائق الجمركية من شأنه أن يضع حدا للممارسات الفاسدة في هذا المجال و ما أكثره في الدول النامية.

أما بالنسبة للعلاقة الموجبة بين العولمة الاجتماعية و ارتباطها طرديا مع مؤشر الفساد، دليل على أن العولمة التكنولوجية (لأن كوف يدرجها مع العولمة الاجتماعية) تقدم تسهيلات جديدة لمكافحة الفساد كما أنها تساعد على إضفاء الشفافية و لعل هذا ما يفسر رفض العديد من الفاسدين في الدول النامية إدماج التكنولوجيا في آليات تسيير بعض القطاعات الحساسة في الاقتصاد كالضرائب و الجمارك، زيادة على القدرة على المتابعة وكشف مختلف الممارسات الفاسدة.

كما أننا مشير إلى وجود معدل ارتباط سالب و ضعيف و هو غير دال إحصائيا بين العولمة السياسية و مؤشر الفساد مما يدل على أن عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام لا تؤثر على مستويات الفساد.

و تشير الاحصائيات كذلك أن العولمة الاقتصادية هي التي الأكثر تأثيرا على الفساد مقارنة مع العولمة الاجتماعية مما يجعل آلياتها بدورها الأكثر تأثيرا على الفساد الاقتصادي و السياسي.

و لعل المزيد من الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية قد يرفع من حظوظ الدول العربية في مكافحة و التقليل من ظاهرة الفساد لأن هناك العديد من الدراسات حول أسباب الفساد و التي خلصت الى أن من بين أهم أسباب الفساد الدعم الحكومي الذي يوفر مصدرا للريع كما ورد في دراسة (Clements et. al, 1995)، أو الرقابة على الأسعار باعتبارها مصدرا آخر للريع (World Bank, 1983)، أو تعدد أسعار الصرف و ما قد يرتبط بها من تخصيص للموارد حسب رغبة مدراء البنوك العامة و تحفيز المستوردين على دفع الرشاوى للحصول على أسعار الصرف الأكثر تشجيعا (Levine and Renelt, 1992)، و انخفاض الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص مما يدفع للمزيد من الفساد تعويضا للفجوة الأجرية Kraay and Rijckeghem, (1995) و الطبيعة الريعية للبلدان ذات الموارد الطبيعية و الغنية المتميزة بالمساءلة الرخوة (Sachs and Warner, 1997)، و غيرها من الأسباب التي تضمحل كلما اتجهت الدولة نحو المزيد من الاندماج في العولمة مما يقلل من درجة الفساد فيها.

كما أن العولمة تقدم حوافز و قوة دافعة جديدة للدول كي تحسن نوعية إدارتها العامة للحكم و الحد من الفساد حيث أن نجاح هذه الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية مرتبط في المقام الأول بمستوى الجودة في أداء مؤسسات الدولة و قدرتها على تحقيق النزاهة و الشفافية و يرتبط ذلك بأن الفساد يقلل من الحافز على الاستثمار و يشكل أعباء إضافية تزيد من تكلفة الأعمال و هذا ما بينته دراسة WEI عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 12 بلدا مصدرا إلى 45 دولة مضيفة حيث وجدت الدراسة أن تزايد الفساد من مستوى منخفض كالسائد في سنغافورة و هو يعادل 1 إلى مستوى مرتفع نسبيا كالسائد في المكسيك بمعدل 7.7 في وقت الدراسة يؤدي إلى رفع معدل الضريبة الحدي على الشركات و المستثمرين الأجانب بمقدار 42 نقطة مئوية و تؤدي زيادة بمقدار نقطة مئوية في معدل الضريبة إلى انخفاض مقداره 4.8 بالمائة في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن زيادة درجة واحدة في مستوى الفساد للدولة يرافقه انخفاض بمقدار 26 بالمائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[37]

كما أن تطبيق سياسات الخوصصة و بالرغم مما لها من تأثير مزدوج على الفساد فإنها يمكن أن تساعد على محاربة الفساد المرتبط بتعيين الموظفين و الخدمة العامة، فأحد الملامح المشتركة للحكومات الفاسدة هو وضع عمال و موظفين وهميين في قوائم الرواتب و الأجور ، الأمر الذي تلغيه الخصخصة بتقليصها القطاع العام.

و كذلك فان توجه الدول نحو العولمة التكنولوجية سيتيح لها فرصا و ظروفا جديدة لمكافحة الفساد و الحد منه و ذلك من خلال استخدام الإمكانات المتوفرة في تقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة لتحسين توفير و تقديم الخدمات ضمن ما يسمى بمشروع الحكومة الالكترونية الذي يقوم على نسخ المعلومات التي تحتفظ بها الدوائر الحكومية إلى شكل الكتروني و بحيث تكون جميع المعلومات و الخدمات الالكترونية متاحة الكترونيا للمواطنين، و بما يسهل من تفاعلات و خدمات الحكومة الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء حرية التصرف التي يتمتع بها الموظفون و المسؤولون الحكوميون و تقليل الفساد من خلال السماح للمواطنين بإجراء معاملات إدارية مباشرة مع قواعد بيانات حاسوبية.

و مع إدماج بعض المتغيرات الوسيطة كالديمقراطية و مستوى الدخل فربما نتوصل إلى تفسير أكثر عمقا و دقة ، فجميع الدول مع وجود بعض الاستثناءات التي لها سجلا حافلا بالممارسات الديمقراطية سجل فيها مستوى منخفض من الفساد،و الشيء نفسه مع متغير مستوى الدخل.

و عموما حسب الاحصائيات السابقة حول الفساد في الدول العربية فقد بلغ متوسط الفساد بالنسبة للفترة تحت الدراسة بالنسبة لمجموع الدول العربية 3.85 و هو رقم كارثي يدل على خطورة الوضع وفي تقديرنا أن عجز الدولة العربية المعاصرة عن إعادة صياغة رؤيتها للسياسة والحكم يمثل الفشل الأكبر، ذلك أن النخب السياسية الحاكمة مهما تباينت أنماطها في نظم ملكية أو جمهورية لم تدرك انه آن الأوان لتوسيع إطار دائرة الحكم، وإشراك عناصر جديدة من النخب العربية المثقفة في الدائرة وعدم استئثار أفراد الأسر المالكة أو أعضاء الحزب الحاكم بكل مناصب الدولة، اعتمادا على قاعدة الثقة والولاء وليس الكفاية والتخصص.

و لكن يجب علينا في هذا المقام الإشارة إلى أنه عند دراستنا للفساد و العولمة و مهما كانت النتيجة الإحصائية المتوصل إليها فإننا لا نستطيع التعميم إذ يجب دراسة كل دولة على حدا حتى تكون الاستنتاجات جد دقيقة.كما أن للعولمة تأثير مزدوج على الفساد فكما أنها يمكنها التقليل من الفساد فكذلك يمكن أن تدعم بعض آليات الفساد بآلية مباشرة أو غير مباشرة و نشير هنا إلى تأثيرها على الفقر و التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية و أثر ذلك على الفساد زيادة إلى ممارسات الخوصصة و ما يصاحبها من فساد و الشركات المتعددة الجنسيات و الصفقات الدولية المتشبعة بالرشاوى.

و عليه يمكن التعامل مع العولمة بطريقة انتقائية و إن كان الأمر ليس سهلا، لأننا لسنا في مرحلة هل نقبل العولمة أو نرفضها، بل العولمة أمر واقع و علينا التفكير في كيفية التعامل مع العولمة و هنا يأتي التركيز على نموذج التنمية المستقلة كبديل لتوافق واشنطن الذي خدم الأغنياء و أضر بالدول العربية، هذه الأخيرة التي قبلت العولمة و هي غير متمكنة و شتان بين أن تحرر التجارة و أنت متمكن و أن تحررها قبل التمكين، و التعاون العربي العربي هو شرط أساسي للتنمية المستقلة، و أن الأزمة الأخيرة أوضحت ضرورة الاعتماد على الذات بالنسبة الدول العربية و أنه آن الأوان لتبني نموذج التنمية المستقلة.

قائمة المراجع

[1] Merriam-Webster, Webster'sNinth New Collegiate Dictionary ; p 294

[2] سليمان بن محمدالجريش، الفساد الاداري و جرائم اساءة استعمال السلطة الوظيفية ، 2003، ص 110

[3] المعجم الوسيط ، مراجعة ابراهيم أنيس و آخرون، مجمع اللغة العربية الجزء الثاني 1973 ص 688.

[4] جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط و شمال افريقيا؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، 2004 ص 42.

[5] عماد الشيخ داود، الشفافية و مراقبة الفساد ، نشر في كتاب الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ص 136

[6] Kuper, Adam « The social Science Encyclopedia, London, Routhedge, 1985, p 164.

[7] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم : الدولة في عالم متغير، واشنطن، 1997، ص 112

[8] بوريس بيجو فيتش، آراء في الفساد....الأسباب و النتائج، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2004، خبرات عالمية، العدد 13، ص 23

[9] عبد الكريم كامل أبو هات، ظاهرة الفساد الاقتصادي وجهة نظر ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد 8 ، العدد 1 ، 2006 ص1

[10] بوريس بيجو فيتش، مرجع سبق ذكره ص 24

[11] Hodess, Robin , Introduction in global corruption Report 2004, Transparency International, p 11

[12] هنتنجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبدو ، دار الساقي، بيروت ط1 1993 ص 78

[13] منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد ، تحرير : كتاب المرجعية، تحرير : المركز اللبناني للدراسات بيروت ص 12

[14] تانزي : فيتو ، الفساد و الأنشطة الحكومية و الأسواق، التمويل و التنمية ، واشنطن المجلد 32 ، العدد 4 1995

[15] Wei, Shang-Jin, Corruption in Economic Development : Grease or Sand , Economic Survey of Europe, Issue 2 2001, p 101 , 102.

[16] اليوت كمبرلي أن ، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية : استعراض عام و توصيات في الفساد و الاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، ط1 ،2000، ص 241

[17] هيئة الأمم المتحدة ، الفساد في الحكومة : تقرير الندوة الاقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية و مركز التنمية الاجتماعية و الشؤون الانسانية، ترجمة نادر أبو شيخة، عمان ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1994، ص 78.

[18] Werlin, Herbert H, Poor Nations, Rich Nations : A theory of Governance, public Administration Review, vol 63, issue,3, 2003 p331

[19] المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 266 أبريل، 2001، ص 21

[20] محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة – ماهيتها-نشأتها-أهدافها-الخيار البديل، (عمان-الأردن: دار البيارق، 1998)، ص. 14

[21] محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، نفس المرجع السابق، ص. 15

[22] د.مايكل موسى: المستشار الاقتصادي ومدير البحوث بصندوق النقد الدولـــي، "مواجهة تحديات العولمة"، في: .WWW.AMF. ORG ، (موقع صندوق النقدي العربي).

[23] محمد الأطرش، " العرب والعولمة –ما لعمل؟ "، في مجلة المستقبل العربي، عدد 229، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 101.

[24] هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د.عدنان علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 238، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص.29.

[25] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية- مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية-، الطبعة الثانية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، فبراير 2001)، ص. 36.

[26] نفس المرجع السابق، ص 54.

[27] العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، أحمد هاشم فاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02، ديسمبر 1997، ص 171.

[28] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2000.ص 36.

[29] سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21"، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000، العدد 103، ص 113.

[30] العطية عبد الحسين وداي، الاقتصاديات النامية : أزمات و حلول، عمان، دار الشرق للنشر و التوزيع 2001، ص 40 ،41.

[31] رمزي محمود حمايدة ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي و الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2006

[32] بوب، جيرمي ، عناصر بناء نظام النزاهة الوطنية، ترجمة باسر سكجها، مؤسسة الارشيف العربي، عمان 2000، ص 22

[33] الأفندي، " الفساد و الافساد، ظاهرة عالمية ، الأهرام الاقتصادي، القاهرة- العدد 1600، 1999/09/06 ص 35

[34] أيفين بيتر ، شبكات الفساد و الافساد العالمية، ترجمة محمد جديد، القدس للنشر و التوزيع، دمشق 2005، ص 237، ص 238

[35] علي عبد المنعم السيد، العولمة من منظور اقتصادي و فرضية الاحتواء، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2003 ص 69 ص70.

[36] مجلة التمويل و التنمية، مجلة 35، العدد 2 ، 1997 ، ص 31 ص32

[37] Wei, Shang-Jin Wei, How Taxing is Corruption on International Investors!, The Review of Economics and Statistics, Number 1, 2000, p5.

ملحق رقم 01 :مؤشر كوف للعولمة في الدول العربية لفترة 2008/2004

قطر	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	67	67,69	45,21	58,6
2005	67	65,87	48,31	58,77
2006	67	65,4	66,57	65,87
2007	67	64,48	74,44	68,5
2008	67	65,35	75,8	69,58
المتوسط	67	65,758	62,066	64,26

الامارات	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	82,98	82,58	49,9	74,32
2005	82,03	82,42	50,15	73,98
2006	83,84	68,37	51,74	69,72
2007	85,18	69,25	53,12	70,9
2008	85,62	68,37	54,18	71
المتوسط	83,93	74,198	51,82	71,984

عمان	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	63,93	61,22	42,06	57,28
2005	69,79	58,97	42,82	58,75
2006	69,5	59,1	43,57	58,89
2007	73,37	60,33	45,96	61,38
2008	75,5	59,68	46,22	61,97
المتوسط	70,418	59,86	44,126	59,65

البحرين	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	87,34	68,09	44,79	69,1
2005	88,44	65,12	45,04	68,44
2006	89,25	66,22	45,11	69,17
2007	88,91	65,61	47	69,3
2008	88,49	66,05	48,39	69,67
المتوسط	88,486	66,218	46,07	69,136

الاردن	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	68,52	60,7	85,83	70,01
2005	72,74	60,65	86,33	71,66
2006	71,4	61,98	86,33	71,67
2007	72,44	64,21	87,09	73,09
2008	70,37	66,3	87,37	73,2
المتوسط	71,094	62,768	86,59	71,93

السعودية	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	67	74,08	57,7	67,46
2005	67	73,82	57,7	67,31
2006	67	60,31	58,26	59,48
2007	67	60,94	59,9	60,52
2008	67	61,45	60,4	61,02
المتوسط	67	66,12	58,79	63,158

الكويت	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	58,93	80,09	59,34	67,05
2005	62,14	78,95	59,84	67,92
2006	64,12	66,11	60,39	63,91
2007	67,46	66,16	61,98	65,56
2008	64,6	67,01	62,23	64,9
المتوسط	63,45	71,664	60,756	65,87

تونس	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	57,11	44,8	87,72	60,32
2005	63,14	44,36	87,22	62,22
2006	60,01	44,34	87,77	61,21
2007	62,06	44,33	88,55	62,16
2008	62,5	44,38	88	62,19
المتوسط	60,964	44,442	87,85	61,62

المغرب	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	42,1	49,17	88,98	56,84
2005	46,37	52,29	89,46	59,7
2006	46,9	50,3	89,79	59,22
2007	49,84	53,09	90,34	61,49
2008	49,85	54,03	89,76	61,7
المتوسط	47,012	51,776	89,666	59,79

مصر	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	43,67	43,32	90,4	55,56
2005	49,33	44,86	91,5	58,49
2006	49,46	46,56	93,12	59,59
2007	50,57	47,03	93,4	60,31
2008	49,01	47,55	93,56	59,92
المتوسط	48,408	45,864	92,4	58,774

الجزائر	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	49,23	34,99	85,06	53,05
2005	51,31	34,47	85,31	53,68
2006	52,48	33,98	85,06	53,85
2007	50,58	35,84	69,7	49,91
2008	49,16	33,7	85,68	52,7
المتوسط	50,552	34,596	82,162	52,64

سوريا	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	37,94	37,59	55,76	42,39
2005	38,61	39,02	56,01	43,24
2006	40,39	39,86	57,32	44,54
2007	40,64	40,45	58,65	45,2
2008	38,31	40,9	58,9	44,59
المتوسط	39,178	39,564	57,33	43,992

لبنان	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	67	66,02	75,82	69,99
2005	67	66,61	77,35	70,95
2006	67	66,5	78,27	71,26
2007	67	66,27	62,82	64,88
2008	67	66,5	63,08	65,11
المتوسط	67	66,38	71,468	68,44

ليبيا	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	40	40,4	54,56	46,13
2005	40	39,61	56,7	46,52
2006	40	38,68	58,34	46,63
2007	40	38,37	59,67	46,99
2008	40	38,29	78,38	54,5
المتوسط	40	39,07	61,53	48,154

اليمن	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	50,66	25,49	58,9	43,24
2005	47,86	24,52	61,2	42,45
2006	51,09	24,77	63,8	44,39
2007	52,48	25,86	64,24	45,42
2008	54,05	26,37	65,98	46,63
المتوسط	51,228	25,402	62,824	44,43

السودان	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	السياسية	العولمة
2004	35	21,07	54,17	34,46
2005	35	20,21	55,23	34,37
2006	35	21,91	56,31	35,83
2007	35	21,6	57,12	35,96
2008	35	21,58	57,12	35,95
المتوسط	35	21,274	55,99	35,314